

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٦٤ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

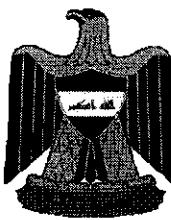
تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد ومحمد صائب النقشبendi ومخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن و محمد رجب الكبيسي و محمد قاسم الجنابي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قراراتها الآتى :

المدعى : (ن . أ . أ) - وكيله المحامي (أ . ع . ح) .

المدعى عليه : عميد كلية المنصور الجامعة الاهلية/إضافة لوظيفته - وكيلاه المحاميان (ق . س . ح) و (ع . أ . ع) .

الادعاء :

أدعى وكيل المدعى بأنه سبق لموكله ان ساهم مع اشخاص آخرين في تأسيس كلية المنصور (الجامعة الاهلية) استناداً الى قانون الكليات الاهلية المرقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦ والذي جاء في المادة (٢٨) الفقرة (اولاً) منه تخصيص (١٠%) من صافي الوفر المالي للحسابات الخاتمية للجهة المؤسسة وخلال عملها عقد مجلس الكلية عدد من الاجتماعات كان من بينها الاجتماع المؤرخ (١٩٩٧/٧/٢٤) والاجتماع المؤرخ (١٩٩٨/١٠/٥) وفيهما تقرر عدم منح أية حقوق أو إمتيازات لمنتسبي الكلية ومنهم أعضاء الهيئة التدريسية والأعضاء المؤسسين في حالة مغادرته العراق لمدة تزيد على سنتين دون إستحصال المواقف الأصولية على ذلك ولما كان ذلك مخالفًا لقانون الكليات الاهلية المرقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦ الذي يعد من النظام العام والذي لا يجوز الاتفاق على خلافه لذا طلب الحكم بألغاء ماتضمنتها اجتماعاً مجلس الكلية المنعقدان بتاريخ (١٩٩٧/٧/٢٧) ويقصد (١٩٩٨/١٠/٥) فيما يخالف قانون الكليات الاهلية المرقم (٢٣) لسنة



١٩٩٦ لمخالفتها للنظام العام مع تحويل المدعى عليه كافة الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة. وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي لها رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ ، وردت اجابة وكيل المدعى عليه طالبين رد الدعوى لأن المدعى اقام الدعوى البدائية المرقمة (٢٠١٦/٢٥٩٩ ب) في محكمة بدأءة الكرادة حول نفس الموضوع وردت الدعوى وصدقت استئنافاً وتمييزاً واكتسبت الدرجة القطعية وطلباً رد الدعوى ، وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من نفس النظام ، عين يوم ٢٠١٨/١٠/٩ موعداً للمرافعة وفيه تشكلت المحكمة ، حضر وكيل المدعى عليه ولم يحضر وكيل المدعى رغم التبلغ وفق القانون ويوشر بالمرافعة بغيابه استناداً إلى النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا المرقم (١) لسنة ٢٠٠٥ دققت المحكمة عريضة الدعوى وما ورد في اللائحة الجوابية وحيث أن الدعوى استكملت أسباب الحكم قرر ختام المرافعة وأفهم قرار الحكم علناً في ٢٠١٨/١٠/٩ .

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن وكيل المدعى بين في عريضة دعواه المرقمة (١٦٤/اتحادية/٢٠١٨) بأنه سبق لموكله ان ساهم مع اشخاص آخرين في تأسيس كلية المنصور الجامعة الاهلية استناداً إلى قانون الكليات الاهلية المرقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦ والذي جاء في المادة (٢٨) من القانون الفقرة (أولاً) تخصيص (%) من صافي الوفر المالي للحسابات الختامية للجهة المؤسسة وخلال عملها عقد مجلس الكلية اجتماعين فقرر عدم منح أية حقوق أو امتيازات لمنتسبي الكلية ومنهم اعضاء الهيئة التدريسية والاعضاء المؤسسين في حالة مغادرته العراق لمدة تزيد على سنتين دون استحصل الموافقات الاصلية وإن ذلك يخالف قانون الكليات الاهلية الذي يعد من النظام العام وطلب الحكم (بالغاء ما تضمنتها اجتماعاً مجلس الكلية) وتجد المحكمة الاتحادية العليا بأن طلب المدعى بالغاء القرارات الصادرة من مجلس كلية المنصور/جامعة الاهلية قرارات ادارية صادرة عن جهة اهلية رسم القانون طريقاً للطعن بها وهو غير الطعن بها امام المحكمة الاتحادية العليا ، وبذا فإن النظر في الدعوى يكون خارج

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٠١٨/اعلام/٦٤

اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها المرقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا رد دعوى المدعي من جهة عدم الاختصاص وتحميله المصارييف والرسوم واتعاب محاماة وكيل المدعى عليه ومقادره مئة ألف دينار وصدر قرار الحكم بالاتفاق باتاً أستناداً إلى أحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وأفهم علناً في ٩/١٠/٢٠١٨ .

الرئيس
محدث محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس أبو التمن

العضو
محمد رجب الكبيسي

العضو
محمد قاسم الجنابي